

أولاً - فيما يخص سنويا من اعتمادات إدارة الحج في ميزانية وزارة الداخلية لهذه المشروعات بواقع ٢٠٠٠ جنية سنويا لغاية مبلغ ١٠٠٠٠ جنية مصرى .

ثانياً - فيما يحصل من ضريبة الطرق التي تفرضها الحكومة المجازية  
مهما بلغ مقداره بشرط أن لا يقل عن عشرين ألف جنيه سنوياً إلّا  
١٤٥٠٠ جنيه مصرى .

**مادة ٢** – هلى وزير الداخلية والمالية تنفذ هذا المرسوم بقانون كل منها فيما يخصه .

لُو يعرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان عند أول انعقاد له .

صدر برای المتنزه في ٦ شبانة ١٣٩٦ (١١ أكتوبر ١٩٧٧)

فَاروق

پاکستان حضرت شاہ سید احمد علی لالہ

**لوزير المالية** **وزير الداخلية** **رئيس مجلس الوزراء**  
**لكرم عبد** **لصطفى النحاس** **لصطفى النحاس**

# ١٩٣٧ لسنة رقم ٩٦ بقانون سوم شهر

بخصوص مبلغ من الاحتياطي العام لأعمال الاصلاح في الأفطار المجازية .

شجن فاروق الظل ملک فہر

**فُيد الاطلاع على المادة ١٤ من الدستور ؟**

لوبناه على ما عرضه علينا وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسانی هر آن :

**فادة ١** - شخص من الاحتياطي العام مبلغ ٢٤٥٠٠٠ جنية مصرى (مائتين وخمسة وأربعين ألف جنية مصرى) لمشروعات الاصلاح فى الأنطوار المجازية على أن يرد هذا المبلغ الى الاحتياطي :